



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية التربية

قسم اللغة العربية

قواعد توجيه الاختصاص

في العمل النحوي في تفسير البحر المحيط

إيميل : ekhlas982@gmail.com

أ. خالد عبد فرّاج

الباحثة : (إخلاص) عبد جبر الله

كلية التربية / جامعة القادسية

كلية التربية / جامعة القادسية



No.
Date: / /201

العدد: ٢٤٢

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٨

إلى / أ. خالد عبد فزاع المحترم
الباحثة / اخلاص عبيد عبد الله المحترمة
كلية التربية - جامعة القادسية



نهديكم أطيب التحيات:

تدارست هيئة تحرير مجلة كلية التربية بحثكم الموسوم بـ :

قواعد توجيه الاختصاص في العمل النحوي في تفسير البحر المحيط

وبعد الاطلاع على آراء الخبراء تقرّر ما يأتي:

قبول البحث ، وسينشر في مجلتنا في الأعداد القادمة ، لسنة (٢٠١٨) متمنين

لكم مزيداً من التقدّم والعطاء العلمي .

الاعتذار عن نشره .

مع فائق الشكر والتقدير



رئيس التحرير

أ.د. سعد عبود سمار

٢٠١٧ / ١٠ /

E-ISSN 2518-5586

P-ISSN 4217-1994

ISI Impact Factor (2015) is: 1.201

ISRA Journal Impact Factor (JIF) is : 2.774

الملخص :

وهذه العوامل المختصة ، هي الأفعال المختصة بالعمل في الأسماء فهي دائماً عاملة ، يقول السيوطي : " إنما كان الاختصاص موجهاً للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم ، كان عاملاً فيه فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل " (٥) .

والأسماء العاملة تكون مختصة أيضاً ، فالعاملة عمل الفعل تختص بالعمل بالأسماء ، والعاملة عمل الحرف تختص بالعمل في الاسم ، أو الفعل ، بحسب الحرف الذي تُحمَل عليه في العمل ، وإن كان " الأصل في الأسماء أن لا تعمل " (٦) ؛ لأنَّ العمل في الأصل للأفعال والحروف المختصة ، يقول السيوطي : " واعلم أنَّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف " (٧) ؛ لأنَّ العمل " أصل في الأفعال فرغ في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله " (٨) ، فالمسوغ في عمل الأسماء حملها على الأفعال في العمل والأفعال مختصة بالعمل في الأسماء بحسب هذا فالأسماء العاملة عمل أفعالها هذه العلة موجودة فيها وهي الاختصاص بالعمل في الأسماء فهي تعمل في الأسماء أيضاً .

أما الأسماء العاملة عمل الحرف فالاختصاص موجود فيها ، فهذه الأسماء العاملة عمل الحرف تكون محمولة عليه في العمل ، وهو حرف عامل بالأصالة المختص من الحروف ، أما

بُنِيَ النحو العربي على قواعد محكمة ، وأسس متماسكة يشد بعضها بعضاً ، ونظرية العامل هي عماده ، والعوامل نوعان لفظية معنوية ، وهذه العوامل تعمل بشرط أن تكون مختصة بالشئ الذي تعمل فيه ، ويبطل العمل عند انتفاء الاختصاص في العوامل النحوية ، وثمة عوامل مختصة غير عاملة ، وكذلك عوامل غير مختصة عاملة ، فهذا بفعل علة طارئة جعلت من هذه العوامل المختصة لا تعمل ، وغير المختصة تعمل بخلاف أصلها ؛ لأنَّ الأصل في المختصة العمل ، وغير المختصة الإهمال ، وعليه إذا ما وجدنا مختصاً لا يعمل ، أو غير مختص عاملاً ، فنبحث عن المسوغ الموجب لإهمال الأول وإعمال الثاني .

العوامل وعملها في الأسماء والأفعال :

يعرف العامل في النحو العربي بأنه : تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون ، لفظاً أو تقديراً ؛ بتغيير العوامل في أولها " (١) ، والاختصاص شرط في عمل هذه العوامل النحوية جميعها " (٢) ، فغير المختص لا يكون عاملاً ، إلا عند وجود مسوغ يجعله يعمل بخلاف أصله ؛ لأنَّ " من شرط العمل الاختصاص ومن شرط إبطاله الاشتراك " (٣) ؛ لأنَّ " الاشتراك يدفع الإعمال " (٤) ، فما يدخل على الاسم والفعل لا يكون عاملاً لاشتراكهما فيه .



وهذا يعني أنَّ " الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً " (١٦) وبحسب هذا فإنَّ " عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل " (١٧) والعكس كذلك . يقول ابن الخشاب في الاختصاص : " اعلم أنَّ من شرط العمل أن يختصَّ بأحد القبيلين الاسم أو الفعل فإن اختصَّ الحرفُ بأحدهما عمل فيه ، وغير العوامل هي كلُّ حرفٍ اشترك الاسم والفعل في دخوله عليهما ، فلا يعمل حينئذٍ في واحد منهما ؛ لأنَّه ليس بأنَّ يعمل في ذا بأحقَّ من أنَّ يعمل في ذا ، فكان غيرَ عامل " (١٨) ، فالعامل إذا اختصَّ بمدخوله عمل فيه ، وإذا كان مشتركاً لم يعمل فيما اشترك فيه ؛ لأنَّه ليس أحدهما أحقَّ من الآخر في العمل فيه .

و " علَّة الاختصاص تُطلب ويُسأل عنها . فإن وجد الاختصاص وجهاً علَّلاً به وإلا فلا يلزم ، وهذا مما وجد له وجه فيلزم أن يؤتى به على حسب ما تقدم " (١٩) ، ويقول ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) (٢٠) في شرح الإيضاح فيما نقله عنه السيوطي (ت ٩١١هـ) : " اعلم أنَّ الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل ، فالقياس أن تعمل فيما تختص به . فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وجدت مختصاً لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلك أن تسأل عن العلَّة في ذلك ، فإن لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس " (٢١) . فعمل غير المختص يكون لمسوخ ، وعدم عمل المختص يكون لمسوخ هو " أن يتصل بما اختصَّ به اتصالاً شديداً ، حتَّى ينتزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه ، فيبطل

غير المختص فلا يعمل بالأصالة . فالحرف العامل المحمول عليه الاسم مختص بالعمل في الاسم أو الفعل وهذه الأسماء هي : الجارة في الإضافة لتضمنها معنى حرف الجر (اللام) وتُسمى إضافة الملك أو الاستحقاق ، نحو : غلامُ زيدٍ ، ومسجدُ عمرو ، وسرجُ الدابة ، أو (من) ، نحو : خاتمُ فضةٍ ، وثوبُ خزٍ ، وبابُ ساجٍ والمراد بهذه الإضافة تبين جنس المضاف (٩) ، فتكون مختصة بالعمل في الأسماء مثل اختصاص حرف الجر الذي حُمِلت عليه في عملها ، والجازمة وهي أسماء الشرط الجازمة لتضمنها معنى (إن) الشرطية الجازمة فلا يجزم الاسم إلا بتضمن معناها (١٠) ، وتكون مختصة بالعمل في الأفعال مثلما كان حرف الجزم مختص بالعمل في الأفعال.

أمَّا الحروف فالاختصاص كذلك شرط في عملها ، وهي على قسمين : العامل والمهمل ، فالعامل هو المختص والمهمل هو غير المختص (١١) ، و " الحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة " (١٢) فإنَّ للحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه (١٣) ، يقول سيبويه في اختصاص الحروف : " إن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء " (١٤) ، ومما قاله النحويون : إنَّ " من شرط العمل الاختصاص ومن شرط إبطاله الاشتراك " (١٥) ،



عمله فيه ، إذ كان الجزء من الكلمة لا يعمل فيها ، وإنما عاملها غيرها " (٢٢) . وهذه الحروف المختصة غير العاملة هي لام التعريف في الاسم ، وقد والسين وسوف في الفعل . وينقل السيوطي عن النيلي نصاً يقول فيه : " الحق أن يقال : الحرفُ يعملُ فيما يختصُّ به ، ولم يكن مخصّصاً له كـ(لام) التعريف ، و(قد) ، و(السين) ، و(سوف) ؛ لأنَّ المخصَّصَ للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وهذا أولى من قولهم : ولم يتنزل منزلة الجزء منه ؛ لأنَّ أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ؛ لأنَّها موصولة " (٢٣) .

وحروف الجرّ عاملة ؛ لأنَّها مختصة بالدخول على الأسماء ، فتعمل فيها الجرّ ، وحروف الجزم كذلك مختصة بالدخول على الأفعال ، فلذلك هي عاملة فيها .

وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنَّها غير مختصة فهي تدخل على الأفعال والأسماء ، فلا تعمل فيها ؛ لأنَّ العمل فرع على الاختصاص (٢٤) ، وذكر ابن يعيش بأنَّها لم تعمل جرّاً ولا غيره ؛ لأنَّها لا اختصاص لها بالأسماء (٢٥) . وكذلك أداة الاستثناء (إلا) " لا تعمل لأنَّها تباشر الأسماء والأفعال والحروف " (٢٦) ، و(لا) وجدناها تعمل وهي غير مختصة فهي من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء ، فكان السبيل ألا تعمل في واحدٍ منها ؛ لأنَّها غير مختصة بأحدهما ، إلا أنَّها عملت في النكرات لمسوّغ عارض وهذا

المسوّغ هو مضارعتها (أنّ) المشبهة بالفعل فنصبت الأوّل ورفعت الثاني على حدّ عمل (أنّ) كما أعملت (ما) في لغة أهل الحجاز ؛ لمضارعتها (ليس) وكان الأصل فيها ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها (٢٧) .

ونميل إلى ما يذهب إليه الدكتور محمد خير الحلواني بأنّ ظاهرة الاختصاص في العمل لا تخلو من دلالة على منطقية اللغة العربية فالحروف العاملة هي المختصة وغير المختصة لا تعمل (٢٨) ، وهو رأي وجيه . ولا نميل إلى ما ذهب الدكتور حسن خميس الملق بأنّ فكرة الاختصاص غير محصنة بالأدلة والبراهين ، وهي بعيدة نسبياً عن واقع اللغة العربية (٢٩) ، فهذا رأي مردود بما نقله النحاة من واقع اللغة ، الذي يؤكد ما هو بخلاف ما ذكر .

وبحسب ما تقدّم يتضح لنا أنّ الحروف العاملة هي الحروف المختصة بالأسماء أو الأفعال ، والحروف غير المختصة غير عاملة . فالمختصة هي التي تعمل بالأصالة وغير المختصة لا تعمل وإن عملت فلا يكون عملها أصلياً ، بل يكون بالحمل على غيرها بحسبان ما تقدّم . وعمل الحروف المختصة يكون أصلياً وغير أصلي بحسب ما يقول المرادي (ت ٧٤٩هـ) : " إنّ الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة . ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة ، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما " (٣٠) . فهو يرى أنّ



أصل عمل الحرف المختص بالاسم الجزر ،
وبالفعل الجزم^(٣١) .

فالحروف " قسمان : عامل ، وغير عامل .
فالعامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ،
أو جرّاً ، أو جزمّاً . وغير العامل بخلافه ،
ويسمى المهمل^(٣٢) وهذا رأي جمهور النحويين .

وللسهيلي رأي آخر يذكر فيه أنّ أصل كلّ
حرفٍ أنّ يكون عاملاً ، فإذا وجدنا حرفاً غير
عاملٍ فسبيلنا أن نسأل ، فإن قيل : فما بال
حروف كثيرة لا تعمل ؟ قلنا : لا نجد حرفاً لا
يعمل إلّا حرفاً دخل على جملةٍ قد عمل بعضها
في بعضٍ ، وسبق إليها عملُ الابتداء أو نحوه ،
وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى
في اسمٍ مفردٍ فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا
الحرف ، وهو الابتداء ونحوه ، فإنّ الحرف دخل
لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم
انقطاع الجملة عنه ؛ لأنّه حرفٌ مفرد لا يوقف
عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ؛
ليؤكدوا بظهوره أثره فيه وتعلقه بها ودخوله
عليها^(٣٣) . يقول الدكتور عبد الفتاح الخطيب : "
وهو كلام جيد في بابهِ ، وتفسير جديد لنظرية
الحروف المهملة في النحو العربي"^(٣٤) ، والفرق
بينه وبين النحويين أنّه يرى أنّ الحروف كلها
أصلها أنّ تكون عاملة ، والنحويون يرون أنّ
بعضها عاملٌ وهو المختص ، وبعضها الآخر
مهمل وهو غير المختص .

وعلى الرغم من وجهة رأي السهيلي يرجح
قول النحويين ؛ لأنّه أسلم وأحفظ وأجرى على
القواعد والأصول النحوية التي بُني عليها النحو
العربي . فضلاً على أنّ الاختصاص موجود في
العوامل كلّها وليس في الحروف فقط .
فالاختصاص شرط في عمل العامل فعلاً كان أو
حرفاً أو اسماً ؛ " لأنّ العامل إنّما كان عاملاً
لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل
"^(٣٥) ولا خلاف في هذا .

وبحسب ما أوضحنا لا يوجد عاملٌ في اللغة
غير مختص ، فالاختصاص أهم شروط العمل
في النحو العربي . وعند استقراء اللغة فإنّنا لا نجد
عاملاً من دون أن يكون متصفاً بالاختصاص إلّا
إنّ كان هناك طارئ يؤدي إلى عمل غير
المختص ، فغير المختص يعمل بفعل لمسوّغ
طارئ عليه أدى إلى عمله كالمسوّغ الذي أدى إلى
عمل (ما) الحجازية على سبيل المثال . كما أنّ
عدم عمل المختص يكون بفعل مسوّغ طارئ
أيضاً .

ومن اطلعنا على المصادر النحوية نجد أنّ
حديث النحويين عن الاختصاص في الحروف
كانَ أوسع وأكثر بكثير من حديثهم عليه في
الأفعال ؛ ولعلّ السبب هو أنّ الأفعال لا تعمل إلّا
في الأسماء ، والحروف مرة تكون من عوامل
الأسماء إذا كانت مختصة بها ، وأخرى تكون من
عوامل الأفعال إذا كانت مختصة بالعمل فيها ،
فلهذا كان إيضاح الاختصاص فيها أهم من غيرها
، والأفعال لا يفارقها الاختصاص مطلقاً .



الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمْنَعُوا عِيَالَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ^(٣٧)

ذكر أبو حيان أن قوله : (لئلا يكون) : هذه (لام) كي و(أن) بعدها (لا) النافية ، وقد اعترض بها بين (أن) ومعمولها الذي هو (يكون) ، كما اعترض بها بين الجازم والمجزوم في قولهم : إن لا تفعل أفع^(٣٨) . وقد كتبت في المصحف : لأمأ بعدها ياء ، بعدها لام ألف ، فجعلوا صورة الهمزة للياء (ليلا) ، بالتخفيف الذي قرأ به نافع في القرآن من إبدالها ياء ؛ لأنها مفتوحة ومكسور ما قبلها . وقرأ الجمهور بالتحقيق^(٣٩) ، وهذه (أن) واجبة الإظهار هنا ؛ لكرهتهم اجتماع لام الجر مع لا النافية ؛ لأن في ذلك قلقاً في اللفظ ، وهي جائزة الإظهار في غير هذا الموضع ، فإذا أثبتوها ، فهو الأصل ، وهو الأقل في كلامهم ، وإذا حذفوها فلأن المعنى يقتضيها ضرورة ؛ لأن اللام لا تكون الناصبة ؛ فقد ثبت لها أن تعمل في الأسماء الجر ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

واللام في (لئلا) لام جر دخلت على (أن) وما بعدها فتتقدر بالمصدر ، أي : لانتفاء الحجة عليكم ، وتتعلق هذه اللام بـ(فولوا) ، أو بمحذوف ، أي : عرفناكم وجه الصواب في قبلتكم^(٤٠) .

إن الأصل في مثل هذا التركيب هو أنه إذا دخلت اللام على المضارع لفظاً وانتصب المضارع بعدها يكون الناصب له على رأي

أما الأسماء فإنها لا تعمل بالأصالة وإنما تكون محمولة على غيرها في العمل فبحسبان هذا لم يتطرقوا إليها في حديثهم عن الاختصاص ؛ لأن العمل أصل في الأفعال ، والحروف المختصة ، أما في الأسماء فهو بخلاف أصلها .

وقد أطلنا حديثنا عن الاختصاص في العمل النحوي ؛ لأننا لم نجد فيما اطلعنا عليه من المصادر والمراجع النحوية واللغوية من جمع الأفكار المتعلقة به في مؤلف ، أو باب نحوي ، أو فصل ، بل جاء الحديث عنه متفرقاً مبثوثاً في بطون المظان النحوية في أبواب مختلفة من أبواب النحو ، زيادة على أننا إذا سمعنا بكلمة الاختصاص يتبادر إلى أذهاننا أن المراد به موضوع الاختصاص النحوي ، أو أسلوب الاختصاص البلاغي ، وكلاهما مختلف عن الاختصاص في العمل النحوي ، فما كان منا إلا أن نحاول لم شتاته وجمع مادته وإيضاح مفهومه ؛ ليكون واضح المعالم ، ومن ثم استقصاء القواعد التوجيهية التي تخصه من تفسير البحر المحيط ، فمن هذه القواعد التوجيهية الآتي :

١- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال^(٣٦)

جاءت القاعدة هذه في كلام أبي حيان على الآية الشريفة : ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا



الجمهور (أن) مضمرة^(٤١) ، وليس بـ(كي) أو أن المضمرة بخلاف ابن كيسان والسيرافي^(٤٢) ، وليس باللام لنيابتها عن أن بخلاف ثعلب^(٤٣) ، ولا باللام نفسها بخلاف الكوفيين^(٤٤) .

وقد يعترض أحد فيقول : إن من قواعدكم التوجيهية ، الأصل في الحروف ألا تعمل محذوفة^(٤٥) ، فهي أضعف من الأفعال في العمل ؛ فلا يدخلها الحذف^(٤٦) ؛ لأنَّ " الفعل أقوى من الحرف " ^(٤٧) ، فحرف الجر لا يعمل مع الحذف^(٤٨) ، وهو من عوامل الأسماء فعوامل الأفعال أولى ؛ لأنَّ " عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال " ^(٤٩) ، فكيف قدرتم أن مضمرة بعد اللام وهي حرف من الأحرف العاملة في الأفعال وأعملتموها في الفعل ؟ . فنقول : من قواعدهم أيضاً أن ما حُذِفَ لدليل أو عوض ، فهو في حكم الثابت^(٥٠) ، وقد ساغ لنا حذف (أن) هنا والنصب بها بعد اللام ؛ لأنَّ اللام كالعوض منها^(٥١) ، فهي في حكم الثابت ؛ ولأنَّها الأصل لأدوات النصب فتتصرَّف في عملها ما لا تتصرَّفه غيرها ؛ لأنَّ الأصل يتصرَّف ما لا يتصرَّفه الفرع^(٥٢) ، من هنا جاز لنا تقديرها مضمرة بعد اللام ناصبة للفعل المضارع .

وإثبات (أن) هو الأقل في كلامهم ، وقدروها محذوفة ؛ لأنَّ المعنى يقتضيها ضرورة التركيب كذلك ؛ ليكون الكلام متفقاً مع القواعد الكلية للنحو العربي ، ففي كلا الوجهين هي موجودة ، حتى إذا قدرت فهي كالمفوض بها ، وليضمن النحاة سلامة قواعدهم الكلية ، من أن العامل لا بُدَّ من أن يكون

مختصاً^(٥٣) ، ويجب إثبات (أن) إذا اقترن الفعل المضارع الداخلة عليه اللام بـ(لا) النافية (لئلا)^(٥٤) ؛ لكراهتهم اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد^(٥٥) ، فلو لم يقدِّروا (أن) هنا بعد اللام لقل : إنَّ الناصب للفعل هي اللام وهذا ما ذهب إليه الكوفيون وهو لا يجوز ؛ لأنَّ ما كان من عوامل الأسماء لا يعمل في الأفعال^(٥٦) ، واللام حرف جر وقد ثبت لها الدخول على الأسماء فتعمل فيها الجر ، فلا تعمل في الأفعال النصب ولا غيره ، فقدروا (أن) هنا ؛ لتستقيم القاعدة (إن) هي الناصبة للفعل المضارع ، وهي والفعل تكون في تقدير مصدر مؤول يقدر بـ(كون) والمصدر اسم يكون مجروراً باللام ، وبحسب هذا نكون قد حافظنا على سلامة القواعد النحوية ، وأنَّ حرف الجر لم يدخل على الفعل ، أو يعمل فيه ، بل إنَّه دخل على الاسم وهو المصدر المؤول وعمل فيه الجر .

وقد تكررت القاعدة التوجيهية المذكورة آنفاً في كلام أبي حيَّان على (حيثُ ما) في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥٧)

قال أبو حيَّان : " (حَيْثُ مَا كُنْتُمْ) هذا عموم في الأماكن التي يحلها الإنسان ، أي في موضع كنتم ، وهو شرط وجزاء ، والفاء جواب الشرط ،

إلى الجزم ؛ لتركبها مع (ما) فصارت شيئاً واحداً
فضممت معنى الشرط .

ومعنى أنها كافة هي " أن تكف ما تدخل
عليه عما كان يحدث قبل دخولها فيه من عمل ،
وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث : الحرف ،
والاسم ، والفعل " (٦٣) ، ومثالها كافة هنا .

و(حيث) من الظروف المبنية لشبهها ،
بالحرف في الافتقار ، وبنو فقعس (٦٤)
يعربونها (٦٥) ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجملة
الاسمية ، أو الفعلية ، والفعلية أكثر (٦٦) ، وتكون
جازمة إذا ركبت معها (ما) ، فشرط الجزم بها أن
توصل ب(ما) (٦٧) ، وليست ما فيها لغواً ، بل إنها
معها بمنزلة الحرف الواحد (٦٨) ، فهي لا تجزم
الفعل المضارع إلا إذا وصلت بها (ما) ؛ لأمرين :
أولهما : أنها تلزم إضافتها إلى الجملة بعدها
فتعمل فيها الجر وهو من خصائص الأسماء ،
فلا تعمل الجزم المختص بالأفعال ، وثانيهما أنها
لا تختص إذ تدخل على الجمل الاسمية والفعلية ،
فإذا دخلت (ما) الكافة عليها قطعتها عن الإضافة
فتهيئها لعمل الجزم في الأفعال (٦٩) فتكون من
عوامل الأفعال من دون الأسماء .

٢- إن الحروف التي تباشر الأسماء

والأفعال جميعاً لا يجوز أن

تكون عاملة (٧٠)

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي
حيان على (ربما) في قوله تعالى : ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ
الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٧١)

و(كُنْتُمْ) في موضع جزم (٥٨) . و(حيث) : هي
ظرف مكان مضافة إلى الجملة ، فهي مقتضية
الخفض بعدها ، وما اقتضى الخفض لا يقتضي
الجزم ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال
، والإضافة موضحة لما اضيف ، كما أن الصلة
موضحة فينا في اسم الشرط ؛ لأن الشرط مبهم .
فإذا وصلت بما زال منها معنى الإضافة ،
وضمنت معنى الشرط ، وجوزي بها ، وصارت إذ
ذاك من عوامل الأفعال (٥٩) .

(حيثما) هنا شرطية عملت الجزم في الفعل
المضارع بعدها وهو قوله : (كُنْتُمْ) ، وجوابها
قوله : (فولوا) ، وهي منصوبة على الظرف
ب(كُنْتُمْ) ، فهو عامل فيها النصب ، وهي عاملة
فيه الجزم (٦٠) .

والأصل في حيث أن تكون ظرف مكان
مضافاً إلى الجملة ، فتكون من الأسماء العاملة
عمل الحرف ، تعمل الجر في الجملة بعدها التي
تتقدر بالمفرد ، فهي من عوامل الأسماء ؛ لأنها
تعمل عمل حرف الجر ، وحرف الجر من عوامل
الأسماء ، وبحسب هذا فلا يجوز لها أن تعمل في
الأفعال ؛ لأنها قد ثبت لها عمل الجر في الأسماء
فلا تعمل الجزم في الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء
لا تعمل في الأفعال (٦١) .

وقد صارت هنا من عوامل الأفعال ، لدخول
(ما) الكافة المهيئة عليها ؛ لأن من قواعدهم أن
الحروف إذا رُكبت مع بعضها تغير حكمها وحدث
لها في التركيب حكم آخر (٦٢) ، فصارت هنا من
عوامل الأفعال ؛ لأن حكمها قد تغير من الجر

أفعال وليست حروفاً . فمَسَوَّجُ البناء هنا ليس بتلك القوة لاثبات الحرفية في (رُبَّ) ونفي الاسمية عنها ، إذ ليس كلُّ مبني حرفاً .

ولما كانت (رُبَّ) حرفَ جرٍّ ، كان يجب أن تدخلَ على الاسم وتعملَ فيه الجرُّ ؛ لأنها من العوامل المختصة بالأسماء ، فلا تعمل في الأفعال ، فجازَ لها هنا الدخولُ على الفعل ؛ لدخول (ما) الكافَّة المهيئة عليها ، فبدخولها على حرف الجرِّ كَفَّتْهُ عن عمله الذي كان له في الأسماء وهيأتُهُ للدخول على الأفعال^(٨٠)؛ لأنَّهم " جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة"^(٨١)، والحروف إذا رُكِبَتْ مع بعضها تغيرَ حكمُها وحدثَ لها حكمٌ آخر بعد التركيب^(٨٢) ، فهي هنا قد هيأت رُبَّ للدخول على الفعل (يُودُّ) ، و(ما) هذه قد تُزاد بعد رُبَّ كافَّةً أو غير كافَّةٍ ، وزبادتها كافَّةً أكثر^(٨٣) ، كورودها في الآية الشريفة .

و(رُبَّ) إذا كُفَّتْ بـ(ما) لا يجوز أن يليها إلَّا الجملة الفعلية ؛ لأنَّ (ما) هيأتها للدخول على الأفعال لما تركبت معها أخلصتها للفعل^(٨٤) ، ونُسِبَ إلى المبرد جواز أن تلي رُبَّ المكفوفة الجملتان الاسمية والفعلية^(٨٥)، وهذه نسبةٌ غيرُ دقيقةٍ ، فقد نصَّ المبردُ بخلاف ما نُسِبَ إليه بقوله : " تقول : رُبَّ رجلٍ ، ولا تقول : رُبَّ يقوم زيدٌ فإذا ألحقت (ما) هيأتها للأفعال فقلت : رُبَّما يقوم زيدٌ ... وكذلك (قُلِّ) تقول : قُلِّ رجلٍ يقول ذلك ، فإنْ أدخلتَ عليها (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فقلت : قُلِّما يقوم زيدٌ . ومثل هذا كثير "^(٨٦) ، وقال أيضاً : " لا تقع رُبَّ على

فذكر أبو حيَّان أن قراءة عاصم ونافع ربما بتخفيف الباء ، وباقي السبعة بتشديدها . وعن أبي عمرو الوجهان . وقرأ طلحة بن مصرف ، وزيد بن علي ، ربَّما بزيادة تاء^(٧٢) .

وهي حرف جر^(٧٣) لا اسم خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، وابن الطراوة^(٧٤) ، ولم تقع في القرآن إلَّا في هذه السورة على كثرة وقوعها في لسان العرب .

والظاهر أنَّ (ما) في (رُبَّما) مهيئةٌ ؛ وذلك أنَّها من حيث هي حرف جر لا يليها إلَّا الأسماء ، فجيء بـ(ما) مهيئةً لمجيء الفعل بعدها^(٧٥) . وجوزوا في (ما) أن تكون نكرة موصوفة ، و(رُبَّ) جارة لها ، والعائد من جملة الصفة محذوف تقديره : رب شيء يوده الذين كفروا^(٧٦) .

من قرأها بالتخفيف ؛ لأنَّها حرفٌ مضعفٌ ، والمضغفة من الحروف قد تُحذفُ ، ومن قرأها بالتشديد على الأصل فيها ، فهي على ثلاثة أحرف^(٧٧) .

وهي حرف جرٍّ ، والدليل على أنَّها حرفٌ وليست اسماً ، عدم جواز دخول حرف الجرِّ عليها ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على حرف الجرِّ^(٧٨) ، والجرُّ من خصائص الأسماء ، ولمَّا لم يجز دخوله عليها تعينت الحرفية فيها وامتنتعت الاسمية . وتسويغ النحويين أنَّ بناءها دليل على أنَّها حرف^(٧٩) ؛ فيه نظرٌ وهو ليس بتلك القوة ؛ لأنَّ هناك الكثير من الأسماء المبنية ؛ لشبه الحرف ، وهي ليست حروفاً ، بل بقيت أسماء ، على الرغم من بنائها ، وأنَّ هناك أفعالاً مبنيةً كالفعل الماضي ، وفعل الأمر عند البصريين ، وهي



الأفعالِ إِلَّا بـ(ما) ^(٨٧) ، واستشهدوا لدخولها على
الجملة الاسمية بقول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ

وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ ^(٨٨)(٨٩)

فـ(ما) هنا قد كَفَّتْ (رُبَّ) عن العمل في
(الجامل) وهيأتها للدخول على الجملة الابتدائية .

وممن أجاز دخولها على الجملتان الفعلية والاسمية
، هبة الله بن الشجري إذ يقول : " إِذَا كُفَّتْ وَقَعَ
بعدها الفعل والمعرفة " ^(٩٠) ، والشلوبين بقوله : "

ومتى لحقتها (ما) سَاغَ أَنْ تَلِيَهَا الجملتان الاسمية
والفعلية " ^(٩١) ، وابن مالك وقد وافقه ابن عقيل "

أَنْ وَلِي رُبَّمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ بَعْدَهُ خَبْرُهُ ، لَا
خبر مبتدأ محذوف وما نكرة موصوفة بهما فقله

: رُبَّمَا الْجَامِلُ ... البيت (ما) : فيه كافة هيأت
رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها

للفعلية " ^(٩٢) ، وقال أيضاً: " والصحيح أَنَّ مَا فِيهِ
زائدة كافة هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية

كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية " ^(٩٣) ، إِلَّا
أَنَّ دَخُولَهَا عَلَى الْاسْمِيَةِ نَادِرٌ عِنْدَهُ إِذْ يَقُولُ : "

وندر دخولها على الجملة الاسمية " ^(٩٤) ، وابن
هشام أجازها أيضاً ^(٩٥) .

وقول ابن مالك أَنَّ مَا " زائدة كافة " ، فيه
نظرٌ ؛ لِأَنَّ الزائد دخول كخروجه ^(٩٦) ، ودخول ما

هنا ليس كخروجه ، فهي قد كَفَّتْ رُبَّ عَنْ عملها
، ومعلوم أَنَّ الزائدة غير كافة ، فهي مؤثرة

وليست زائدة ، " وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَغَوًّا ، وَلَا الَّتِي
مع الفعل بمنزلة المصدر ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً ،

لَوَجِبَ أَنْ يُضْمَرَ بَعْدَ (رُبَّمَا) ، (أَنْ) وَلَوْ أُضْمِرَتْ
لنصبت الفعل كما نُصِبَ بَعْدَ سَائِرِ حُرُوفِ

الخفض ، ولو نصبت الفعل بعده كان غير جائز
؛ لِأَنَّ (أَنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر المخصوص

المعروف ، فَإِنَّ يَوْدُ.... بمنزلة وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
" ^(٩٧) ، واللغو : هو ما لم يحدث شيئاً من العمل

إِذَا جَاءَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ مَجِيئِهِ ^(٩٨) ، فـ(ما) هنا غير
لغو ؛ لِأَنَّهَا قَدْ كَفَّتْ الْعَامِلَ عَنِ الْعَمَلِ الَّذِي كَانَ

لَهُ قَبْلَ دَخُولِهَا عَلَيْهِ ، وَهِيَائُهُ لِلدَّخُولِ عَلَى مَعْمُولٍ
لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلَ دَخُولِهَا .

وسبقَ أَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَ النَحْوِيِّينَ : بِأَنَّ رُبَّ
تدخل عليها ما و(ما) قد تكون كافة وقد تكون

غير كافة ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا مَا الْكَافَّةُ الْمَهِيئَةُ لَمْ
تدخل إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْآيَةِ

الشريفة ، وَجَوَّزُوا دَخُولَهَا عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْاسْمِيَةِ
وَالْفَعْلِيَةِ ، وَلَمْ يَتَّعِنِ دَخُولَهَا عَلَى الْفَعْلِيَةِ مِنْ دُونِ

الاسمية ، واستشهدوا بقوله: ربما الجامل
فقالوا : إِنَّ مَا الْكَافَّةُ دَخَلَتْ عَلَى رُبَّ الْجَارَةِ ، وَقَدْ

دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ فَلَا يَلْزَمُ دَخُولَهَا عَلَى
الجملة الفعلية من دون الاسمية إِذَا مَا كُفَّتْ عَنْ

العمل بـ(ما) ، فَأَقُولُ : هَذَا الشَّاهِدُ الَّذِي أوردتموه
هنا فيه رواية أخرى وهي : (رُبَّمَا الْجَامِلِ)

بالكسر ^(٩٩) ، فَإِذَا مَا صَحَّتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ فَلَا يَكُونُ
لكم فيه حجة . فهنا ما غير كافة لـ(رُبَّ) عَنْ

عملها ، بَلْ قَدْ قَوِيَتْ رُبَّ فَتَعَدَّتْهَا وَعَمَلَتْ فِي
الاسم الذي يقع بعدها ، مع لحاظ كون الرواية

المفردة لا تقاس بالمشهورات من كلام العرب .
وقول النحويين (رُبَّمَا) يجب دخولها على

الجملة الفعلية ، أَوْ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَةِ
والاسمية ، فِيهِ نَظَرٌ فَلَا نَأْخُذُ بِهِ بِحَسَبِ مَا جَاءَ ،

بَلْ يَجِبُ مَنَاقَشَتُهُ .



العمل في معمولاتها التي تعمل فيها بطريق الأصلة ، أي : معمولاتها التي تختص في العمل فيها إلى معمولات هي غير مختصة بالدخول عليها . فتكون من الداخلة على الأفعال ؛ لتركب (ما) المهية مع هذه العوامل وصيرورتها معها كالشيء الواحد .

هذا بلحاظ عموم العوامل التي دخلت عليها (ما) الكافة ، وفيما يخص (رُب) هنا ف(ما) التي دخلت عليها كفتها عن العمل في الأسماء ، أي : أنها كفت عملها فقط ولم تغير معمولها فهذه (ما) الكافة هنا كما في (ربما الجامل) . والمهية هي التي دخلت على (رُب) وقد قطعتها عن العمل في الأسماء التي هي معمولاتها في الأصل ، وهياتها للدخول على الأفعال؛ لتركبها معها كلمة واحدة كما في الآية الكريمة .

وقد أشار إلى هذا أبو حيان بقوله : " إن جاءت الجملة فعلية كانت (ما) مهية وإن كانت اسمية كانت كافة " (١٠٠) فيما يخص (إنما ، وربما) ، وهو يخص كل العوامل في الأسماء كلها التي تدخل عليها (ما) الكافة . ولعلنا نستطيع أن نطلق عليها تسمية (ما الكافة) ، و(ما الكافة المهية) ؛ للتفريق بين النوعين منها ؛ لأن المهية تكف العامل عن عمله أولاً عندما تتركب معه الكلمة الواحدة ، ثم تهيوه للدخول على الأفعال ، بعدما كان دخوله على الاسم في الأصل قبل دخولها عليه .

وبحسب هذا الذي ذكر ، نستطيع القول : إن الكافة المهية أقوى من الكافة فقط ؛ فالمهية لا تكفها فقط بل تغير مدخولها أيضاً . فكون (ما)

وبحسب هذا أقول : إن (ما) تكف رب عن العمل في الأسماء في مواضع قليلة ، مثلما هو في البيت في روايته الأولى ، وغير هذا الموضع فإن ما لا تكف رب عن عملها بل تتخطاها وتعمل في الاسم الذي يليها ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على قوة عمل رب ؛ لأنها من حروف الجر ، وحروف الجر من العوامل القوية ، ولعلي لا أبالغ بالقول : إنها من أقوى العوامل بعد الأفعال ؛ لأنها تعمل بالأصلة ، وهي مختصة بالعمل في الأسماء ، بدليل أن (ما) الكافة لا تكف كل حروف الجر التي تزداد بعدها عن عملها بل الذي تكفه منها حرفين فقط لا غير هما (رُب) ، والكاف) ، وقد بينا الأول ، والثاني تكفه أيضاً في مواضع قليلة ، إلا أنها لا تكفها في المواضع كلها ، التي تتركب فيها معها ، بل تكون زائدة غير كافة ، على الرغم من ما لـ (ما) من قوة على كف العامل عن العمل ، فهي قد كفت بعض الأفعال عن العمل مثل (قل ، طال ، كثر) ، على الرغم من قوة الأفعال في العمل .

وبحسب هذا أستطيع أن نفرق بين نوعين من (ما) الكافة ، فهي ليست واحدة في المواضع كلها التي دخلت فيها على العوامل ؛ لأن هناك فرقاً بينهما في التسمية والعمل .

فتسمى بالكافة ، والمهية ، والكافة هي التي تدخل على عوامل الأسماء فتكفها عن العمل في معمولاتها التي تقع بعدها وهي الأسماء .

والمهية هي التي تدخل على عوامل الأسماء فتقطعها عن عملها في معمولاتها من الأسماء ، وتجعلها تدخل على الأفعال ، أي : تنقلها من



إذ هناك الكثير من القواعد التوجيهية التي تجتمع تحت مسمى العامل النحوي .

والاختصاص في العمل النحوي هو اختصاص ملازمة ضرب من العوامل لضرب معين من المعمولات ، فلا يلزم الدخول على غيرها والعمل فيها .

توسع النحويون في الحديث عن الاختصاص في عمل الحروف ، أكثر من حديثهم عنه في عمل الأفعال و الأسماء العاملة ؛ لأنَّ الحروف منها ما يدخل على الأسماء ، ومنها ما يشترك في الدخول عليهما ، أمَّا الأفعال فلا تعمل إلَّا في الأسماء ، والأسماء العاملة لم يتحدثوا عن الاختصاص فيها ؛ لأنَّ عملها على خلاف أصلها ، فالأصل فيها أن تقع معمولة لغيرها وليست عاملة .

وما نلاحظه أنَّ أبا حيان كان يعتمد هذه القواعد التوجيهية في توجيهاته أو اختياراته النحوية بين الأوجه الإعرابية المحتملة للآية أو القراءة القرآنية في تفسيره البحر المحيط .

وقد كانت فكرة الاختصاص واضحة عنده ، أكثر من غيره من النحويين ، وأن لم يتحدث عنها بشكل مبوِّب ، وهذا ما نلاحظه لا سيما عند حديثه على (ما) المهيئة في النحو .

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يختصنا برحمته ، وغفرانه ، ولا يحرمنا من رؤية ووجهه الكريم إنَّه نِعَم المولى ونِعَم النصير ، والحمد لله دائماً وأبداً ، والصلاة والسلام على رسول الله المُقدم في كلِّ مقامٍ وبِهِ حصل الختام وعلى آل بيته الأكرام .

كافَّة مهيئة هو الوجه الأوَّل الذي يجوز أن تُخرَج عليه (ما) في الآية .

والوجه الآخر : هو أن تكونَ (ما) اسماً نكرة بمعنى شيء موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ويكون العائد عليها محذوفاً ، والتقدير : رَبُّ شيء يؤدِّه الذين كفروا^(١٠١) ، ف(ما) هنا غير الكافَّة المهيئة ؛ فهي اسم بمعنى شيء مجرور ، وقد عملَ فيه حرف الجر (رَبُّ) ، فلا إشكال في هذا الإعراب . إلَّا أن الوجه الأوَّل أرجح وأظهر ؛ لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير^(١٠٢) ، فالأوَّل أظهر في الإعراب بأن نقول : (ما) كافَّة مهيئة لرَبِّ عن العمل ، ورَبُّ مكفوفة فلا تعمل شيئاً ، والمضارع بعدها مرفوع ، فهذا أفضل من أن نقدرَ (ما) اسم بمعنى شيء مجرور بـ(رَبُّ) .

الخاتمة :

إنَّ الحديث عن الاختصاص في العمل النحوي لم يأت مبوِّباً كغيره من الموضوعات النحوية ، بل جاء مبعثراً في بطون الكتب النحوية المختلفة ، مثله مثل قواعد التوجيه النحوية ، أو قواعد التوجيه بشكل عام .

الاختصاص مرتبط بالقواعد التوجيهية التي ضبطت عملية التقعيد النحوي ؛ لأنَّه من أساسيات اللغة أن تقوم على قواعد ثابتة لا تتغير من جهة التركيب .

يُعد الاختصاص في النحو العربي هو أحد أهم القواعد التوجيهية في النحو العربي التي تخصَّ العمل النحوي أو نظرية العامل النحوي ،



الهوامش :

- (٣٣) يُنظر : نتائج الفكر في النحو : ٦٠-٥٩ .
 (٣٤) ضوابط الفكر النحوي : ٨١/٢ .
 (٣٥) الإنصاف : م٤٦٤/٨٢-٤٦٥ .
 (٣٦) يُنظر : الكتاب : ١٠/٣ ، والمقتضب : ٢٦٣/٣ ،
 والإنصاف : م١٦٤/٢٥ ، م٤٤٠/٧٧ ، م٤٥٥/٨١ ،
 م٤٦٢/٨٢ ، م٤٧٨/٨٦ ، ونتائج الفكر : ١٦٣ ، وشرح
 المفصل : ٢٣٠/٤ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
 (٣٧) سورة البقرة : ١٥٠ .
 (٣٨) يُنظر : مغني اللبيب : ٣١٨/٣ .
 (٣٩) يُنظر : إعراب القرآن : ٧٠ ، ومعاني القراءات :
 ١٨٢/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٨١/٢ ،
 والحجة للقراء السبعة : ٢٤٤/٢ ، والكشف والبيان :
 ١٤/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها
 وحججها : ٢٦٦/١ ، وشرح الهداية : ١٨٥/١ ،
 وإعراب القراءات الشواذ أبو البقاء العكبري : ٢١٦/١ ،
 والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : ١٧٧/١ .
 (٤٠) يُنظر : البحر المحيط : ٦١٤/١ ، والدر المصون :
 ١٧٧/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٦٦/٣ .
 (٤١) يُنظر : مغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، والجنى الداني :
 ١١٥ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/٢ .
 (٤٢) يُنظر : مغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، والجنى الداني :
 ١١٥ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/٢ .
 (٤٣) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣١/٤ ، والجنى الداني :
 ١١٥ ، ومغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، وهمع الهوامع :
 ٣٢١/٢ .
 (٤٤) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣٠/٤-٢٣١ ، والجنى
 الداني : ١١٥ ، ومغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، وهمع
 الهوامع : ٣٢١/٢ .
 (٤٥) يُنظر : ارتقاء السيادة : ١٠٥ .
 (٤٦) يُنظر : الإنصاف : م٢٤٢/٣٩ .
 (٤٧) الإنصاف : م١٤٣/١٩ .
 (٤٨) يُنظر : الإنصاف : م٢٤٣/٣٩ ، م٢٦٤/٤٣ ،
 م٣٣٦/٦٠ ، م٤٢٧/٧٥ ، م٤٨١/٨٦ ، وأسرار العربية
 : ١٦٧ .
 (٤٩) الإنصاف : م٤٤٦/٧٥ ، م٤٥٠/٨٠ ، ويُنظر :
 لمع الأدلة : ١٣٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب :
 ٥١/٢ .
 (٥٠) يُنظر : الإنصاف : م٣٣٩/٦٠ .
 (٥١) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣٠/٤ .
 (٥٢) يُنظر الإنصاف : م٤٩١/٨٨ ، واللباب في علل
 البناء والإعراب : ٧٢/٢ .
 (٥٣) يُنظر : سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن
 جني ، تح : د. حسن هنداوي : ١٢٩/١ ، والمرتل :
 ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، والإنصاف : م٤٦٥/٨٢ .
 (٥٤) يُنظر : مغني اللبيب : ١٦١-١٦٠/٣ .
 (٥٥) يُنظر : الإنصاف : م٣٩٣/٧٢ ، وأسرار العربية :
 ١٨١ ، ومغني اللبيب : ١٦١/٣ .

- (١) المرتجل : ٣٤ .
 (٢) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥/٢ .
 (٣) المرتجل : ٢٢٩ .
 (٤) المرتجل : ٢٣٤ .
 (٥) الأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
 (٦) الإنصاف : م٤٣-٤٢/٥ ، م٤٥ ، م٧٥/١١ ، ويُنظر :
 أسرار العربية : ٦٠ ، ٦٥ .
 (٧) الأصول في النحو : ٥٤/١ ، ويُنظر : الأشباه
 والنظائر : ٢٣٩/٢ .
 (٨) شرح جمل الزجاجي : ٥٥٠/١ ، ويُنظر : الأشباه
 والنظائر : ٢٣٨/٢ .
 (٩) يُنظر : المرتجل : ١٦٠-١٦١ .
 (١٠) يُنظر : المرتجل : ٢٦٩ .
 (١١) يُنظر : المرتجل : ٢٢٦ ، وأسرار العربية : ٢٨ .
 (١٢) أسرار العربية : ١٣٩ .
 (١٣) الأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
 (١٤) الكتاب : ١٠/٣ .
 (١٥) المرتجل : ٢٢٩ .
 (١٦) الإنصاف : م٦٩/١٠ ، م٧٠ ، م٣٢٣/٥٨ ، ويُنظر :
 أسرار العربية : ٩١ .
 (١٧) الأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
 (١٨) المرتجل : ٢٢٦-٢٢٧ .
 (١٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٧١/١ .
 (٢٠) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع
 القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، إمام
 النحو في زمانه بالاندلس ، وله كتب في النحو ، منها :
 شرح كتاب سيبويه ، والبسيط في شرح الجمل ،
 والإفصاح في شرح الإيضاح ، والقوانين النحوية ، يُنظر
 : الأعلام ١٩١/٤ .
 (٢١) الأشباه والنظائر : ٢٤٩/٢ ، ولم اعثر على قول
 ابن أبي الربيع البسيط في شرح الجمل .
 (٢٢) المرتجل : ٢٢٧ .
 (٢٣) الأشباه والنظائر : ٢٤٦/٢-٢٤٧ .
 (٢٤) يُنظر : الجنى الداني : ٢٦ .
 (٢٥) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣٢/٤ ، والأشباه
 والنظائر : ٢٤٨/٢ .
 (٢٦) الأشباه والنظائر : ٢٤٨/٢ .
 (٢٧) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٤٩/٢ .
 (٢٨) يُنظر : أصول النحو العربي : ١٥٣-١٥٤ ، ويُنظر :
 نظرية العامل في النحو : ٥٩ ، إلا أنَّ الباحث لم يشر
 إلى أنَّه للحلواني .
 (٢٩) يُنظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي :
 ١٩٣ .
 (٣٠) الجنى الداني : ٢٨ .
 (٣١) يُنظر : الجنى الداني : ٢٦ .
 (٣٢) الجنى الداني : ٢٧ .



٤٠٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢٩/٢ ، وشرح الهداية : ٨٢/٢ ، والتيسير في القراءات السبع : ٣٣٣ ، واليدور الزاهرة : ١٢/٢ .

(٧٣) يُنظر : الإنصاف : م٣١٩/٥٧ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، والجنى الداني : ٤٣٨ .
(٧٤) يُنظر : الإنصاف : م٣١٩/٥٧ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، ومغني اللبيب : ٣١٩/٢ ، والمساعد : ٢٨٤/٢ .

(٧٥) يُنظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١١/٢ ، وإعراب القرآن : ٤٨٥ ، وإعراب القراءات : ٣٤١/١ ، والحجة للقراء السبعة : ٣٨/٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٠٩/١ ، والتبيان للطوسي : ٣١٤/٦ ، والتفسير البسيط : ٥٣٢/١٢ ، التبيان للعكبري : ٧٧٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٧/٤ ، ورموز الكنوز : ٥٧٨/٣-٥٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٤/١٢ ، ومدارك التنزيل : ١٨٢/٢ .

(٧٦) يُنظر : البحر المحيط : ٤٣١/٥-٤٣٣ ، والدر المصون : ١٣٧/٧-١٤٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٢٣/١١-٤٢٤ .

(٧٧) يُنظر : الحجة لابن خالويه : ٢٠٤ ، والحجة للقراء السبعة : ٤١/٥ ، والحجة في علل القراءات : ٣٥٠/٣ ، ورموز الكنوز : ٥٧٩/٣ .

(٧٨) يُنظر : الإنصاف : م٤٥٥/٨١ ، ٤٥٨ ، وأسرار العربية : ١٤١ .

(٧٩) يُنظر : الجنى الداني : ٤٣٩ .
(٨٠) يُنظر : الحجة في علل القراءات : ٣٤٨/٣ ، والحجة للقراء السبع : ٣٨/٥ ، وشرح المفصل : ٦٧/٥-٦٨ .

(٨١) الكتاب : ١١٥/٣ ، ١١٦ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٠ ، ٢٩٦ .

(٨٢) يُنظر : الإنصاف : م٧١/١٠ ، م١٧٢/٢٦ ، ١١٧ ، م٢٣٠/٣٦ ، م٣٣٢/٥٩ ، وأسرار العربية : ١١٧ ، ١٧٠ ، وارتقاء السيادة : ٨٢ .

(٨٣) يُنظر : أوضح المسالك : ٦٥/٣-٦٨ ، والجنى الداني : ٤٥٥-٤٦٠ ، ومغني اللبيب : ٣٣٣/٢-٣٣٤ .

(٨٤) يُنظر : الكتاب : ١١٥/٣-١١٦ ، ذكرها في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ويُنظر : المقتضب : ٤٧/٢ ، ٥٤ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، والجنى الداني : ٤٥٦ ، ومغني اللبيب : ٣٣٥/٢ ، والمساعد : ٢٨٢/٢ .

(٨٥) يُنظر : الجنى الداني : ٤٥٦ ، والمساعد : ٢٨٢/٢ .

(٨٦) المقتضب : ٥٤/٢ .

(٨٧) المقتضب : ٤٧/٢ .

(٨٨) الجامل : القطيع من الأبل يقع على الذكور والإناث ، يُنظر : لسان العرب : (جمل) : ١٢٤/١١ ، والمؤيل : اسم مفعول من أبل الرجل أي : اتخذ الأبل واقتناها ، يُنظر : لسان العرب : (أبل) : ٣/١١-٤ ، العناجيج : الخيل

(٥٦) يُنظر : الكتاب : ١٠/٣ ، والمقتضب : ٢٦٣/٣ ، والإنصاف : م١٦٤/٢٥ ، م٤٤٠/٧٧ ، م٤٥٥/٨١ ، م٤٦٢/٨٢ ، م٤٧٨/٨٦ ، ونتائج الفكر : ١٦٣ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .

(٥٧) سورة البقرة : ١٤٤ .
(٥٨) يُنظر : التبيان للطوسي : ١٦/٢ ، وروح المعاني : ١٠/٢ .

(٥٩) البحر المحيط : ٦٠٣/١-٦٠٤ ، ويُنظر : الدر المصون : ١٦٢/٢-١٦٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٨/٣-٣٩ .

(٦٠) يُنظر : الدر المصون : ١٦٢/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٨/٣ .

(٦١) يُنظر : الكتاب : ١٠/٣ ، والمقتضب : ٢٦٣/٣ ، والإنصاف : م١٦٤/٢٥ ، م٤٤٠/٧٧ ، م٤٥٥/٨١ ، م٤٦٢/٨٢ ، م٤٧٨/٨٦ ، ونتائج الفكر : ١٦٣ ، وشرح المفصل : ٣٠/٤ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .

(٦٢) يُنظر : الإنصاف : م٧١/١٠ ، م١٧٢/٢٦ ، ١٧٦ ، م٢٣٠/٣٦ ، م٣٣٢/٥٩ ، وأسرار العربية : ١١٧ ، ١٧٠ ، وارتقاء السيادة : ٨٢ .

(٦٣) المسائل البغداديات : ٢٨٦ ، ويُنظر : الحجة في علل القراءات : ٣٤٨/٣ ، والحجة للقراء السبعة : ٣٨/٥ ، وشرح المفصل : ٦٧/٥ .

(٦٤) من بطون أسد من جديمة العدنانية ، وهم بنو فقعس بن طريف بن عمر بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، يُنظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : ١٢٩/١ .

(٦٥) يُنظر : مغني اللبيب : ٢٩٩/٢ ، وهمع الهوامع : ١٥٢/٢ .

(٦٦) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٠٣/٢ ، وهمع الهوامع : ١٥٢/٢ .

(٦٧) يُنظر : الكتاب : ٥٦/٣ ، والمقتضب : ٤٧/٢ ، ٥٢ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥٤/٢ ، وشرح المفصل : ٧٠/٥ ، ٧١ ، وشرح الشافية الكافية : ٦٢٠/٢ ، ومغني اللبيب : ٣٠٧/٢ .

(٦٨) يُنظر : الكتاب : ٥٧/٣ .

(٦٩) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٤/٢-٥٥ .

(٧٠) سر صناعة الإعراب : ١٢٩/١ ، ويُنظر : الجنى الداني : ٢٩١ .

(٧١) سورة الحجر : ٢ .

(٧٢) يُنظر : معاني القرآن للكساني : ١٧٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٧١/٣-١٧٢ ، والسبعة في القراءات : ٣٦٦ ، وإعراب القرآن : ٤٨٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٣٩/١ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٢٠٤ ، والحجة في علل القراءات : ٣٤٦/٣ ، والميسوط في القراءات العشر : ٢٥٩ ، والكشف والبيان : ٣٣٠/٥ ، ومشكل إعراب القرآن

الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، العراق - الرمادي ، ط ١ ، ١٩٩٠م - ١٤١١هـ .

٣- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٧م - ١٤١٨هـ .

٤- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥م - ١٤٠٦هـ .

٥- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٦م - ١٤١٧هـ .

٦- أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني ، مطبعة إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الناشر الأطلسي ، دط ، دت .

٧- إعراب القراءات السبع وعللها : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ) ، تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ .

٨- إعراب القراءات الشواذ : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦م - ١٤١٧هـ .

٩- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، اعتنى به : الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت-لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ .

١٠- الأعلام في تراجم الرجال : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت-لبنان ، ط ١٣ ، ١٩٩٨م .

١١- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، تح : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ .

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : أبو البركات ابن الأنباري ، تح : د. جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، دت .

١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

الطوال الأعناق واحدها عنجوج ، وهي الفرس الجيد ، يُنظر : لسان العرب : (عنج) : ٣٣٠/٢ - ٣٣١ ، المهار : جمع مهر وهو ولد الفرس وأول ما ينتج من الخيل والخمر الأهلية وغيرها ، والأنثى مهرة ، يُنظر : لسان العرب : (مهر) : ١٨٥/٥ .

(٨٩) البيت من الخفيف لأبي داود الأيادي ديوانه : ٩٩ ، ويُنظر : أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي الحسني العلوي : ٥٦٥/٢ ، وشرح التسهيل : ١٧٢/٣ ، ومعني اللبيب : ٣٣٤/٢ ، وخزانة الأدب : ٥٨٦/٩ ، وقد ورد بلا نسبة في التوتونة : ٢٤٥ ، والجنى الداني : ٤٥٥ ، والمساعد : ٢٧٩/٢ ، وقد وردت كلمة (فيما) بدلاً من (فيهم) في أمالي ابن الشجري .

(٩٠) أمالي ابن الشجري : ٥٦٤/٢ ، ٥٦٦ ، ٤٨/٣ .

(٩١) التوتونة : ٢٤٥ .

(٩٢) المساعد : ٢٨٢/٢ .

(٩٣) شرح التسهيل : ١٧٤/٣ .

(٩٤) أوضح المسالك : ٧١/٣ .

(٩٥) يُنظر : معني اللبيب : ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ .

(٩٦) يُنظر : سر صناعة الإعراب : ١٢٥/١ .

(٩٧) المسائل البغداديات : ٢٨٨ .

(٩٨) يُنظر : الكتاب : ٣٩١/٢ ، ٢٢٢/٤ .

(٩٩) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٠٥/١ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٩/٤ ، والدر المصون : ١٣٨/٧ ، والمساعد : ٢٨٨/٢ .

(١٠٠) ارتشاف الضرب : ١٧٤٩/٤ .

(١٠١) يُنظر : إعراب القرآن : ٤٨٦ ، والحجة في علل القراءات : ٣٥٠/٣ ، والحجة للقراء السبعة : ٤١/٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٠٩/١ ، والتبيان للطوسي : ٣١٤/٦ ، والتفسير البسيط : ٥٣١/١٢ ، المحرر الوجيز : ٢٧١/٥ ، والتبيان للعكبري : ٧٧٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٨/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٦/١٢ ، والدر المصون : ١٤٠/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٢٤/١١ .

(١٠٢) يُنظر : الإنصاف : ٢٠٩/٣١م ، وأسرار العربية : ١٠٥ ، ٧٧ .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب : محمد بن يوسف الشهير بأب حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق ودراسة : رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨م - ١٤١٨هـ .

٢- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ) ، تقديم وتحقيق : د. عبد الرزاق عبد

الصحابية ، الشارقة-الإمارات ، ط ١ ، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ .

٢٢- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة و
أي القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تح : د. عبد الله بن عبد
المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان
، ط ١ ، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ .

٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم
المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوه ،
ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت -
لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ .

٢٤- الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن بن
عبد الغفار الفارسي النحوي ، تح : الشيخ عادل أحمد
عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، شارك
في تحقيقه : د. أحمد عيسى حسن المعصراوي ، دار
الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٧م-
١٤٢٨هـ .

٢٥- الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)
، تح : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ،
ط ٣ ، ١٩٧٩م-١٣٩٩هـ .

٢٦- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالعراق والحجاز
والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد : أبو علي
الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح : بدر الدين
قهوجي ، وبشير جويجاتي ، راجعه ودققه : عبد
العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون
للتراث ، بيروت ، ط ١ ، دت .

٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر
البغداد (ت١٠٩٣هـ) ، تح : عبد السلام محمد
هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مطبعة المدني ،
ط ٤ ، دت .

٢٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن
يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تح :
أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، دت .

٢٩- ديوان أبي داود الإيادي ، جمعه وحققه : أنوار محمد
الصالح ، وأحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ،
دمشق ، ط ١ ، ٢٠١٠م-١٤٣١م .

٣٠- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز : عز الدين عبد
الرزاق بن رزق الله الرّسعني الحنبلي (ت٦٦١هـ) ،
تح : د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، مكتبة
الأسدي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ .

المصري (ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب غُدّة السالك إلى
تحقيق أوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد
الحمد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت ،
د ط ، دت .

١٤- البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان
الأندلسي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه : د.
زكريا عبد المجيد النوتي و د. أحمد النجولي الجمل ،
قرظله : أ.د. عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ .

١٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : أبو
حفص سراج الدين عمر ابن زين الدين قاسم بن
محمد بن علي الأنصاري النشار (ت٩٣٨هـ) ، تح :
عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ،
شارك في تحقيقه : أحمد عيسى حسن المعصراوي ،
عالم الكتب ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م-
١٤٢١هـ .

١٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع
عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي
السبتي (ت٦٨٨هـ) ، تح : د. عياد بن عيد الثبتي ،
دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٦م-
١٤٠٧هـ .

١٧- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن
الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح : علي محمد
البجاوي ، مطبعة عيسى الليثي الجلبلي ، ط ١ ، دت .
١٨- التبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر محمد بن
الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تح : أحمد حبيب قصير
العالمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ،
ط ١ ، دت .

١٩- التفسير البسيط : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد
الواحدي (ت٤٦٨هـ) ، تح : محمد بن صالح بن عبد
الله الفوزان وآخرين ، أشرف على طباعته وإخراجه :
د. عبد العزيز سظام آل سعود و أ.د. تركي بن سهو
العتيبي ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم
العالي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
سلسلة الرسائل الجامعية ، الرياض .

٢٠- التوطئة في النحو : أبو علي عمر بن محمد الشلوبين
(ت٦٥٤هـ) ، تح : يوسف أحمد المطوع ، دار التراث
العربي ، القاهرة ، د ط ، ١٩٧٣ .

٢١- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني
(ت٤٤٤هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة



الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٢م - ١٤٢٢هـ .

٤٣- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، دار الفكر ، دمشق سوريا ، ط ١ ، ١٩٩٥م - ١٤١٦هـ .

٤٤- اللباب في علوم الكتاب : أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد سنة ٨٨٠هـ) ، تح : عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ .

٤٥- لسان العرب : أبو محمد جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ) ، تح : دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، دت .

٤٦- المبسوط في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ) ، تح : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ١ ، دت .

٤٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) ، تح : الرحالة الفاروق وآخرون ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الدوحة - قطر ، ط ٢ ، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ .

٤٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) ، حققه وخرج أحاديثه : يوسف علي بديوي ، راجعه و قدم له : محمد محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ .

٤٩- المرتجل : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، تح : علي حيدر ، دن دمشق ، دط ، ١٩٧٢م - ١٣٩٢هـ .

٥٠- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبد الله السيكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، دط ، دت .

٥١- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تح : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، دت .

٥٢- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤م - ١٤٠٥هـ .

٣١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : العلامة الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) ، دتج ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، دت .

٣٢- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : د. حسن هندأوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥م .

٣٣- شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تح : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط ١ ، ١٩٩٠م - ١٤١٠هـ .

٣٤- شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير) : ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٢م .

٣٥- شرح الهداية : أبو العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠هـ) ، تح : حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، دت .

٣٦- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبائي ، تح : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .

٣٧- شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، تح : د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ .

٣٨- ضوابط الفكر النحوي : محمد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٦ .

٣٩- الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب ، معان ، قراءات) : المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ) ، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه : محمد نظام الدين الفتيح ، مكتبة دار الزمان ، المدينة ، ط ١ ، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ .

٤٠- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٨م - ١٤٠٨هـ .

٤١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تح : د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ .

٤٢- الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي : أبو إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) ، تح : أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نظير



- ٥٣- معاني القراءات : أبو منصور الأزهرى محمود بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، تح : د. عيد مصطفى درويش ، ود. عوض بن محمد القوزي ، دار المعارف ، مصر ، ط١ ، دت.
- ٥٤- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تح : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م-١٤١١هـ .
- ٥٥- معاني القرآن : علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، صنعة : د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، دط ، ١٩٩٨م .
- ٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ابن هشام الأنصاري ، تح : عبد اللطيف الخطيب ، التراث العربي ، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ.
- ٥٧- المقتضب : أبو العباس أحمد بن يزيد المبرّد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٤م - ١٤١٥هـ.
- ٥٨- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٣ ، ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ .
- ٥٩- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : د. حسن خميس الملح ، الشروق ، عمان-الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١ .
- ٦٠- نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً : وليد عاطف الأنصاري ، دار الكتاب الثقافي ، أريد - الأردن ، ط٢ ، ٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ .
- ٦١- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : أبو العباس القلقشندي (ت ٨٢١هـ) ، تح : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٠م - ١٤٠٠هـ .
- ٦٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م-١٤١٨هـ .